

الفصل الخامس

المدرسة كأداة للتجديد والتغيير

ان الموضوع الأساسى لهذا الكتاب هو الصراع المتأصل بين دور المؤسسات التربوية بوصفها ناقلة للتقاليد الحضارية - وهى وظيفة محافظة فى جوهرها ومسئوليتها أمام مجتمع تبنى التجديد والتغير بوصفهما قيمة اجتماعية . ولقد كان اهتمامنا حتى الآن بوظيفة المدرسة التقليدية كأداة للتوجيه الاجتماعى والضبط الاجتماعى ، وان كانا فى مجتمع سريع يتسم بالتغير السريع . ومع ذلك فنحن كمجتمع قررنا أن مسئولية مدارسنا سوف لا تقف عند حد المحافظة على الوضع الراهن ، ولا حتى الاقتصار على التوجيه الاجتماعى للأفراد القادرين على التكيف بسهولة للبيئة المتغيرة اجتماعيا وماديا ، بل تمتد بدلا من هذا الى أقصى حدود التشجيع للقدرات الابداعية لدى أعضاء المجتمع الجدد . واذن ، فمن التناقض الظاهرى أن تقوم المؤسسات التربوية بدور ضخم باعتبارها أدوات للتجديد والتغير مع دورها المحافظ ، وهو ضمان الاستمرار الحضارى للمجتمع .

وخلقت الآراء المتصارعة حول وظيفة المدرسة مشكلات حقيقية للمؤسسات التربوية على جميع مستوياتها . ويمكن أن ينظر الى النقاش الدائر حول ما ينبغى أن يكون عليه الاهتمام النسبى بالعلوم الانسانية ، فى مقابل العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفنون الابداعية ، كجزء من هذه المسألة العريضة ، وكذلك التساؤل عن الحد الذى يكون عنده الأطفال أحرارا فى التساؤل حول حكمة (وسلطة) من يكبرونهم (ومن بينهم المدرسون) ، والذى ينبغى أن تقام عليه عملية التعلم فى جادى الأمر من استظهار واستذكار الحقائق الأساسية والمبادئ ، بل وعما اذا كان ينبغى أن يعتبر الذهاب الى المدرسة « هزلا »

أو عملاً شاقاً يحمل علاقة مباشرة للجزء الذى يعتقد المرء أن المدرسة ستقوم به فى المجتمع . ويمكن أيضاً مشاهدة الصراع بوضوح فى الانتقادات الموجهة الى القول التعليمى المأثور : « أنشر أو تهلك » Publish or Perish ، والحجم المالى المتزايد والمكافآت الأخرى التى تمنح للباحث ، مما أدى الى العجز فى المدرسين الأكفاء بجامعاتنا وكلياتنا .

ربما يرجع السبب فى رد التناقض الموجود بين وظائف المدرسة المحافظة والتجديدية بمسؤوليته عن كل أو بعض القلق التربوى الراهن فى التربية ، الى المغالاة فى تبسيط المسائل المحيطة . ولكن بما أن الجزء الأكبر من النقاش السياسى العظيم فى مجتمعنا فى الوقت الحاضر يمكن أن يتحول الى صدام بين القوى المحافظة وقوى التجديد ، فذلك يمكن أن تعزى أصول كثير من القضايا التربوية الى قضايا عملية وايدولوجية مشابهة . وبقدر ما يجب أن تكون عليه المؤسسات التربوية من قابلية للاستجابة لحاجات المجتمع الذى تخدمه وتلبى مطالبه ، فانها تعكس حيرته وتناقضاته ، وبينما يساعدنا تصوير خصائص القضايا التربوية فى اطار البدائل الأساسية ، على فهم الضغوط التى يجب أن نعالجها ، فهم أوضح ، فإن هذا لا يمدنا لسوء الحظ بوسائل الفهم لحل مشكلاتنا . والمأمول أنه بمحاولة البحث بطريقة منتظمة الى حد ما فى العلاقات بين مختلف وظائف المدرسة ، والأنظمة الرسمية وغير الرسمية التى تؤثر بها على فعالية المديرين والمدرسين والوالدين والتلاميذ ، والمشكلات التربوية الملحة فى الوقت الحاضر ، فمن المحتمل أن نصل الى بعض الاقتراحات النافعة لمعالجة هذه المشكلات .

دور المؤسسات التربوية فى احداث التغير :

لقد اعترف مجتمعنا بالتغير و « التقدم » بوصفهما من القيم الاجتماعية الكبرى ، ونحن لا نكون دائماً واضحين فيما نعنيه بكلمة « تقدم » ولكنها تشير من بين أشياء أخرى على الأقل الى التجديد التكنولوجى الذى ينجم عنه خفض المجهود البدنى

اللازم لتوفير السلع والخدمات الضرورية . وكذلك زيادة وسائل الراحة والرفاهية فى حياتنا اليومية . ويتضمن التقدم أيضا الارتفاع المطرد فى مستوى معيشتنا (أى مقياس كان) ، وربما تدل أو لا تدل على اغناء وتنمية تراثنا الجمالى .

ويصبح دور المؤسسات التربوية معقدا الى أبعد حد فى مجتمع اسلم نفسه الى هدف من التغير المستمر ، حيث ينظر الى الاحتفاظ بالوضع القائم فى الغالب على أنه معادل للاخفاق . ومنحت المؤسسات التربوية فى مستويات معينة بالجامعات والكليات تفويضا واضحا الى حد ما للتمهيد لعملية التغير تمهيدا ايجابيا ، وبالرغم من أن الجامعات قد نالت جزاءها لاهمالها وظيفة التدريس ، فان أهمية الدور الذى يقوم به طالب العلم بالجامعة وسلامته فى الكشف عن معارف جديدة لم يكن مطلقا موضع شك . وأعظم وجود للنزعات المتعارضة حول الأنشطة الملائمة فى المعاهد التربوية من حيث التغير المثير ، يواجه على مستوى المدرسة الأولية والثانوية . وقيام المدرسة بغرس المهارات العقلية الأساسية ، بالإضافة الى التراث الثقافى الثابت ، يتعارض هنا الى أقصى حد مع مسئوليتها فى مساعدة الأطفال فى التغلب بنجاح على مشكلات مجتمع قد يختلف من عدة وجوه ، اختلافا شديدا عن المجتمع الراهن أو عن المجتمع الذى نشأ فيه أبائهم ومعلموهم . والمسألة التى تواجه المربين والآباء على السواء ، هى ما يجب أن يتلقاه التلاميذ من مهارات ومعلومات لكي يكونوا مجتمع الكبار فى المستقبل . ولكى يستطيعوا الاسهام بفطنة فى استثمار تقدم المجتمع . وحول هذه المسألة بدور جزء كبير من الصراع بين التربويين المحافظين والتقدميين المتحمسين بالرغم من أن القضية الحقيقية كثيرا ما تغشينا سحب عاطفية يولدها المشتركون فيها .

وقليل من المربين والآباء يتشاحنون بجدية على أن الهدف النهائى للمدرسة هو اعداد الأطفال للمشاركة بذكاء وقدره على الانتاج عندما يصبحون أعضاء كبارا فى مجتمعنا ، وذلك بتزويدهم بالمعلومات والمهارات والعادات التى يحتاجون اليها

فى تحقيق هذا الغرض ؛ فالخلاف اذن على « الوسيلة » التى ينبغى للمرء استخدامها للحصول على الهدف ، بل أهم من هذا ، الخلاف حول « أنواع معينة من القدرات والمعلومات » سيحتاج اليها أطفالنا اذا أريد لهم أن يكونوا قادرين على أداء عملهم أداء ذا أثر عندما يكبرون .

وتتعرض الأساليب التربوية ، وكذلك القرارات التى تتخذ بشأن الأهداف التربوية النوعية المباشرة ، للخطر ؛ ويستعرض « ماكس رافرتى » Max Rafferty وجهة النظر المحافظة فى بيانه قائلا :

« انه من خلال برنامج للتربية الأساسية يركز على الاهتمام بتقديم مادة منظمة ومخططة ومضبوطة وتفهمها على الوجه الأكمل ، يستطيع الأولاد والفتيات تعلم الأشياء الهامة ، فالتعرف بميراثنا الثقافى لا يبرز تلقائيا وبصورة حتمية أسلوب التعليم المتهاون للتوافق مع الحياة . فالطفل على عكس ما يريد المربون التقدميون أن نعتقده ، « لا » يتعلم بالضرورة موقع « نياسالاند » ببناء كوخ من الطين على أرض حجرة الدراسة ، أكثر مما يفهم الأهمية التاريخية لهجرات هنود أمريكا الشمالية بصنع قناع (هوبى كانشينا) Hopi Kachina من عجينة الورق (١) .

وبالرغم من أن القضايا هنا أبعد ما تكون عن البساطة ، فان « رافرتى » يخاطر باقتراحه من الجزم بأن استظهار (اتقان) الخريطة الجغرافية لنياسالاند ، (مادة درس منظمة ومخططة ومضبوطة) تفوق فى أهميتها الوصول الى مستوى أعمق (ويحتمل أن تكون أقل تنظيما) من فهم ثقافة سكان نياسالاند .

ان القدرة على التجديد ، أو خلق شكل فنى جديد ، أو آلة جديدة ، أو ايجاد حل لمشكلات جديدة فى الشئون الدولية ، يحتاج دون جدل ، الى التمكن من مادة الدرس ، وكذلك الى درجة من التنظيم العقلى . ويعتمد أيضا على المرونة والرغبة القوية فى التخلص عن العقبات القديمة لمعالجة مشكلة ما ،

وبخاصة حين تكون المشكلات التي يهتم الشخص بحلها ، هي نفسها سريعة التغير على الدوام ، لا فى مضمونها السطحي فقط ، ولكن فى تكوينها الأساسى . ولو افترضنا أن مجتمعنا ومجتمعات أخرى فى جميع أنحاء العالم ستستمر معدلاتها الحالية فى التغير طول عشرات السنين القادمة ، فإننا نستطيع أن نثبت أن نظامنا التعليمى يجب أن يفعل أكثر من مجرد تزويد التلاميذ بالمادة المخططة المضبوطة اذا أرادوا أن يكونوا قادرين على التفاعل بطرق ملائمة مع المواقف التى سيواجهونها بوصفهم صناع سياسة ومواطنين للجماعة العالمية فى القرن الحادى والعشرين . ويبدو من المحتمل فى الواقع أننا ما لم نتخذ خطوات كبرى نحو اعداد نظامنا التعليمى لتخريج أعداد أكبر من ذوى الثقافة الرفيعة والمرونة فى حل المشكلات فى المستقبل القريب ، فقد لا نبلغ القرن الحادى والعشرين لا كأفراد ولا كمجتمع .

ان الصعوبة ، هى أن قدرتنا على التجديد التكنولوجى قد سبقت قدرتنا على التجديد الاجتماعى الضرورى ، للتكيف مع تكنولوجيتنا المتغيرة أو مع التغيرات التى أوجدتها مهارتنا التكنولوجية المتقدمة . فنحن فى موقف نعرف فيه قدرا عن اطلالة الحياة ، من وجهة النظر السيكلوجية أكبر كثيرا مما نعرف عن طريقة جعل الحياة مثمرة ومسلية بالنسبة لمواطنينا الأكبر منا سنا .

لقد خطونا خطوات كبرى فى تطوير العقول الألكترونية ذات القدرات الهائلة فى عمليات وضع القرارات مع التفكير فى نفس الوقت فى متغيرات تفوق كثيرا ما يستطيعه أى شخص أو مجموعة أشخاص ، ولكننا لانزال نعرف القليل نسبيا عن كيف تضع جماعات كثيرة فى مجتمعنا القرارات السياسية الهامة . وابتدعت أجهزة جعلت فى استطاعة الانسان تدمير الحضارة كما نعرفها فى الواقع دون أن نبتدع فى نفس الوقت أية وسيلة قابلة لترويض علاقاتنا السياسية مع المجتمعات الأخرى أو الاشراف على المخترعات التى ابتدعناها والتى تهدد وجودنا .

كيف نشاهد الموقف ؟ واضح أن نظامنا التعليمي الراهن قد أنتج عددا وافرا من الأشخاص المبدعين الذين حلوا كثيرا من المشكلات العلمية والفنية المعقدة . بيد أن هذه الموهبة المبدعة أما أنها لم تتركز على حل مشكلاتنا المشتركة بين الأفراد والمجموعات ، واما أن الصعوبات التي نواجهها في المجال الاجتماعي ذات طراز مختلف من حيث الحجم (أو ربما من حيث الشكل كلية) عن تلك التي سبق أن نجحنا فيها نجاحا كبيرا في العلوم الطبيعية . ومن المحتمل أن تكون الاجابة في هاتين الدائرتين ؛ وهناك اختلاف واضح بين المشكلات في العلوم الطبيعية والاجتماعية هو أنه يمكن في العلوم الكيميائية والطبيعية تتبع المتغيرات التجريبية في الواحد منها ، في بقعة ما معدة للدراسة ، بأسرع كثيرا مما يحدث في علم النفس أو الاجتماع أو العلوم الاقتصادية أو علم السياسة . هذا بالإضافة الى أننا لعدة أسباب عمدنا الى تركيز اهتمامنا كمجتمع أساسا على منجزات علم الفيزياء والعلوم الطبيعية ، فنتج عن ذلك أن المجالات الأخرى لم تظفر من مواردنا الا بنصيب أقل نسبيا ماديا وعقليا .

ولربما يكون أهم عامل في التباطؤ بين تكييفنا بالعالم الطبيعي وتسلطنا على بيئتنا الاجتماعية ، هو أن تدبير العلاقات المشتركة فيها بين الأفراد والمجموعات يحتاج الى حد أدنى من المنافسة من جانب (جميع) المشتركين . وتعتمد الشؤون العامة على المستوى القومي والمستوى الدولي معا ، وكذلك على المستوى المحلي الى حد بعيد جدا على قدرات المواطنين أفرادا وجماعة ، وعلى ثقافتهم الرفيعة ، وبخاصة في مجتمع ديمقراطي . وكل ذلك يعني أنه لا يكفي مدارسنا تخريج عدد قليل من الأفراد ذوي الثقافة العقلية ، والعقول الخلاقة ، بينما تقنع نفسها بأن تكون جمهرة السكان في مستوى يمكنهم من قراءة الصحيفة وملاء بيانات الضريبة ، وأن يذكروا لأطفالهم من كان جورج واشنطن .

ولنسلم بوجود حدود لتوزيع القدرات العقلية على السكان

ككل • بيد أنه يبدو لنا هنا أنه يتعين على جميع المسئولين عن التربية في البلاد من موظفي الحكومة الى الوالدين أن يعدلوا رأيهم في أهداف النظام التعليمي تعديلا مفاجئا ، فيجب على المدارس اعداد أعضاء المجتمع للتعامل مع بيئتهم بنجاح من الناحيتين المادية والاجتماعية ، وتزويدهم بالمهارات الضرورية للاسهام مع المواطنين الآخرين في حل المشكلات المعقدة السريعة التغير التي تواجه جماعتهم وشعبهم وعالمهم ، ومن رأى هذا الكاتب أنه يمكن أن يتم ذلك بواسطة نظام تعليمي ، يهدف الى ما هو أكثر من كفاية مادة الدرس ، لا بالنسبة لأكثر الأطفال ذكاء وموهبة ، بل بالنسبة لجمهرة الشعب على السواء •

وحين يواجه المرء فجوة متزايدة الاتساع ، بين مهارتنا الفنية وعجزنا عن حل المشكلات الاجتماعية التي خلقتها هذه القدرات ، فان ادراك المرء لأهمية العمل الجدى الذى تقوم به معاهدنا التربوية ومسئوليتها الخاصة فى مواجهة خلق جماعة المواطنين قاطبة ، القادرين على سد هذه الثغرة ، تكون مسئولية ساحقة •

ولكن ادراك المشكلات التربوية التي يواجهها مجتمعنا لا يمدنا تلقائيا بحل هذه المشكلات ، ويبدو أن الأساليب التربوية الموجودة - مهما كانت تقليدية أو « تقدمية » - تحتاج الى تعديل جذرى اذا كنا نريد الاستفادة من كل مواردنا • وغير واضح الى هذا الحد الاتجاه الذى ينبغي أن نسير فيه • ومن سوء الحظ أننا لا نعرف فى الوقت الحاضر الا النزر اليسير عن أنواع التجارب التربوية التي ينجم عنها الاقتراح المطلوب بين المرونة العقلية والسيطرة على المضمون • ومع ذلك فان هناك عددا من المسائل التي أثيرت فيما يتعلق بالسياسة التربوية يمكن بحثها فى ضوء النقاش السابق • ويمكن تقديم بعض التكهّنات عن موضع اجابة هذه الأسئلة ، وسنخصص بقية هذا الفصل لبحث بعض هذه النقاط ، وكذلك لتحليل أكثر تفصيلا للطرق التي تسهم بها معاهدنا التربوية فى عملية التغير الاجتماعى •

التجديد ومضمون المنهج :

هناك نقطة خلاف كبرى فى بحوث السياسة التربوية فى الوقت الحاضر تتعلق بالمدى الذى ينبغى أن يشتمل عليه منهج المدارس الابتدائية والثانوية من مادة الدرس ، أى ما يعتبر عادة المحور التقليدى الذى تهتم به التربية : القراءة والكتابة ، والحساب ، والطبيعة ، والتاريخ والجغرافيا ، واللغات الأجنبية (بما فى ذلك اللغات القديمة) ، والتربية الوطنية .

ويتمركز النقاش عادة فى قيمة ما يتضمنه تعليم الفن والموسيقى والدراسات الاجتماعية (لا سيما اذا كان معنى ذلك دراسة ثقافة المجتمعات الأخرى كمقابل لدراسة الجغرافيا والتاريخ) والطبخ والحياسة وعلم الصحة ، وموضوعات مهنية عدة ، ومجموعات متنوعة من الدراسات الأخرى تندرج تحت عناوين بعيدة نوعا عن الصفة المدرسية (٢) ٠٠ ويتضمن الخلاف أيضا طرق التدريس : فمثلا هل ينبغى تعليم التلاميذ القراءة والاستظهار والالقاء فى الفصل بالأساليب التقليدية ، أو بتزويدهم بمجموعة كبيرة من تجارب التعلم قدر المستطاع (مثل بناء كوخ من الطين على أرض حجرة الدراسة) ، أو بنوع من الربط بين هذه الطرق .

يجب أن نوضح أولا أن الموضوعات والطرق التقليدية ليست أقل ملائمة اليوم مما كانت منذ خمسين أو مائة عام . ولما كان عدد الوظائف التى لا تتطلب مهارة آخذة فى النقصان ، ونسبة وظائف الموظفين والعاملين من ذوى المهارة الفائقة آخذة فى الزيادة بين القوى العاملة ، فإن أهمية وجود أساس ثابت للمهارات العقلية الأساسية ينمو تبعا لذلك . ومع أن الطريق أماننا طويل قبل الوصول الى مستوى عال متسق من الانجاز التربوى فى المجتمع ، فإن الدليل الذى بأيدينا يوضح اتجاهنا متصاعدا خلال نصف القرن الأخير .

ونحن لا نوافق من ناحية أخرى أولئك الذين ينادون بالغناء
الفن أو الموسيقى أو الدراسات الاجتماعية من مدارسنا ، أو أولئك
الذين يبنون التجديدات البيداغوجية (فن التدريس) التى
تهدف الى زيادة قدرة الاستدلال المنطقى بدلا من التدريب على
الاستظهار ، سواء كان ذلك فى جداول الضرب أو مؤلفات سوشر
وشيكسبير . ولما كانت خطوات التغير فى مجتمعنا وفى بقية
أنحاء العالم تجرى بسرعة ، فسنواجه مزيدا من التحديات
العقلية التى لن تدعن للحل بواسطة تطبيق استظهار أساليب
قديمة دون فهم ، وستحتاج هذه التحديات الى تنمية أساليب
جديدة لحل المشكلة التى يستبعد أيضا أن تكون قد أنتجتها أو
أعجبت بها ، أو طبقتها عقول مقيدة بقالب استنتاجى عن طريق
تجربة تربوية مؤسسة برمتها أو فى بدايتها على الاستظهار
والإلقاء . ويتطلب تعقد المشكلات التى نقابلها فى إدارة أعمالنا
فى البيت وفى الخارج على السواء ، من جماعة المواطنين قاطبه ،
شدة الاحساس بالفوارق بين ثقافتنا وثقافات الشعوب الكثيرة
التي لا بد أن نتعامل معها بما فى ذلك المجموعات المختلفة فى
مجتمعنا نحن . فإذا كان اكتسابنا لهذا النوع من الحساسية
يحتاج الى بناء أكواخ من الطين فى حجرات الدراسة ، والرحلات
القصيرة الى المتاحف أو زيارات الأراضى المنعزلة ذات الأجناس
الخاصة فى داخل مدننا ، فإننا حينئذ يجب أن نتهيا لامداد
أطفالنا بهذا النوع من التدريب التعليمى حتى لو كان من الصعب
قياس تأثيره على أساس موضوعى .

لا يعنى هذا بالضرورة أن تكون التربية سهلة أو « لينة » بلغة
المحافظين على القديم ، ولا يبدو أن هناك مدعاة للنظر الى
« الممتع » أو « الصعب » ، على اعتبار أنه مما يميز المادة الدراسية
بصفة خاصة ، والا فلماذا التنكب أو البعد عن تأييد الأساليب
القديمة القائمة على الاستظهار والتسميع ، يعنى بداهة وبصورة آلية
أن المدرسين يطلون التلاميذ ومن المحتمل كل الاحتمال أن نتخيل
مقررات المدارس الأولية والثانوية التى يتطلب الأمر فيها أن
يكون التلاميذ على درجة عالية من المعرفة الجادة والثقافة الرفيعة

فى اطار تربوى يسمح للطالب بمعالجة المشكلة بطريقته الخاصة والاستفادة بمجموعة من مصادر المعلومات للوصول الى حل .
والعوامل الحاسمة بطبيعة الحال فى نجاح مثل هذه المقررات هى ألفة التلميذ بالمهارات العقلية الأساسية كالقراءة والكتابة ومستوى التحصيل الذى يطلبه المدرس (الذى يعتمد بدوره على مستوى المدرس نفسه من الثقافة الرفيعة) . وربما تعاد صياغة المشكلة بحيث يكون هناك توازن بين امداد التلميذ بالوسائل العقلية التى يجب أن تتوافر له لأداء عمله فى المجتمع الراهن المتغير ، وبين افساح الفرصة له للاستفادة من تلك المهارات بطرق جديدة فى المواقف الصعبة التى تنقسم الى حد ما بالزيف والتعقيد .

ومن وجهة النظر هذه ، يكون تضمين الدراسات الاجتماعية كالفن والموسيقى وغيرها ، من المقررات التى تعمق عند التلاميذ الثقافة العقلية الرفيعة الملائمة لعملية لا غنى عنها ما دامت لاتعطى على أنها بدائل لموضوعات أساسية ، وبشرط أن تدرس على المستوى وبالكيفية التى تدفع الأطفال الى استخدام مهاراتهم الى أقصى حد .

ان البرهان الراهن يقوم على افتراض وجود علاقة بين الاستجابات التى يتعلم الطفل تكوينها فى بيئته التربوية والطريقة التى يستجيب بها لشتى المشكلات العقلية والاجتماعية التى ستصادفه عندما يصبح راشدا . وكما أشرنا آنفا لا يحصل الأطفال على كفاية فى مادة الدرس وحدها ، بل يحصلون أيضا على مجموعة من المهارات لحل المشكلات . وتساعدهم هذه المهارات على حل مشكلات العمل وحساب ضرائب الدخل ، وتقدير من ينتخبون ، وماذا يختارون ، والحصول على مهارات جديدة متخصصة فى وظائفهم ، وتسوية الخلافات العائلية ، وتختلف الأساليب الخاصة المستخدمة ، من عمليات القسمة الطويلة ، الى الاستعدادات لكيفية تقدير المرء المرشح لوظيفة سياسية ، أو كيفية التوفيق بين مطالب أطفال الشخص المتضاربة .

وواضح أن المسئولية الكلية فى طريقة تناول الكبار لهذا العدد الكبير من المشكلات التى لابد لهم من علاجها على المستوى اليومى لا يمكن أن تقع كلها على عاتق معاهدنا التربوية .

ولقد أشرنا آنفا الى الدور الهام الذى تقوم به الأسرة ومجموعة الأقران فى عملية التطبيع الاجتماعى ، ولا تنتهى هذه العملية بما تتضمنه من أساليب ومهارات جديدة لحل المشكلات بانقضاء التعليم الرسمى المدرسى أو بتكوين أسرة للشخص . فالتطبيع الاجتماعى وتجديد هذا التطبيع يمكن أن يحدث ، بل يحدث بالفعل ، وباستمرار ، بينما ينتقل الشخص من مجموعة الى مجموعة ومن مرحلة الى مرحلة فى دورة حياته . ومع ذلك تظل المدرسة نقطة التركيز فى هذه العملية طوال السنوات الاولى الحرجة ، ويغلب على الظن أن يكون لتجارب الشخص المكتسبة من التعليم المدرسى تأثير طويل الأمد على توافقه مع حياته المستقبلية فى المجتمع .

ويمكن تقديم سببين جوهريين للتأثيرات التربوية ، أولهما أن المجتمع يضيف صفة الشرعية على أهمية المدرسة ، وذلك باهتمامها المتزايد بالتربية . وقد أصبحت التربية فى السنوات الأخيرة ينظر اليها من جانب عدد كبير من أعضاء المجتمع على أنها المفتاح لحل معظم أمراضنا الراهنة ، وبالتالي خصص نصيب متزايد من موارد المجتمع للمشروعات التربوية . ولما كان المجتمع فى نفس الوقت قد أصبح أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية ، فقد أصبحت التربية نتيجة لذلك أكثر تخصصا وأشد امعانا فى الاحتراف ، ونجم عن ذلك اتساع الفجوة بين الوالد والمدرس فيما يتعلق باحتمال التمتع بالخبرة الفنية ، أو التمتع بها فعلا ، وتزايد انتقال المسئولية الى التربية الرسمية والتطبيع الاجتماعى على الاقل من الاسرة الى المدرسة . وقوى مركز المدرسين من الناحية المهنية كما قوى نفوذهم حين ازدادت وظيفتهم تعقيدا وتضاعفت أهمية مهارات المسئولين عن توصيلها الى تلاميذهم .

وثانى السببين أن للمعاهد التربوية الرسمية تأثيرها على فترة من دورة الحياة يكون فيها التركيز الأكبر لانشطة الطفل موجها الى اكتساب استراتيجيات التعامل مع العالم من حوله . وعندما يدخل الطفل المدرسة لابد أن يواجه لأول مرة مشكلة كسب احترام شخص أكبر منه ، أى مدرسه . فلابد أن يعمل الطفل على الانتقال من نظام اجتماعي يكون فيه دور الشخص في علاقته مع الاعضاء الآخر للجماعة في جملة « مكتسبا » ، أو تدرب عليه آليا بفضل مركزه في المجموعة (ومثال ذلك الأسرة) الى نظام لابد للعضو الفرد أن (يحرز) فيه وضعا بالنسبة للأفراد الآخرين في المجموعة . ولا ريب في أن « الاحراز » يميز جزئيا علاقات الدور في مجموعات الأقران في مرحلة ما قبل الدراسة ، ولكن هناك مقارنة بسيطة بين مجموعة الأقران والأنشطة المدرسية على أساس الأهمية النسبية التي تضيفها الأسرة والشخصيات المرجعية على ما يؤديه من عمل ، ومن ثمة فان أنواع الأشياء التي لابد أن يفعلها للمحافظة على منزلته في حجرة الدراسة والأساليب التي يتعلمها من مدرسه لمعالجة الواجبات العقلية كجزء من العمل المدرسي ، يغلب أن يترتب عليها طرق ثابتة نسبيا للاستجابة لمواقف مماثلة في المستقبل ، وكل ما نملك من دليل منتزع من دراسة المحاولات التي تهدف الى إلغاء الأنماط السلوكية الثابتة منذ الطفولة (من أبحاث التحليل النفسي والجهود المبذولة لاصلاح الجانحين والمراهقين ومن اليهم) توضح مدى ما يمكن أن تكون عليه قوة استجابة هذه المجموعات .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من الملاحظات السابقة هي ضرورة توجيه الانتباه الى حد كبير جدا الى الأثر الذي تتركه التدريبات البيداغوجية المألوفة على الطريقة التي يباشرها الأطفال والكبار ويحاولون بها حل المشكلات ، فقد اتجهت الفلسفات والطرق التربوية التقليدية الى التضييق نسبيا في مادة الدرس ، وبخاصة في مستوى التعليم الأولى ، فنقوم معظم الأساليب الراهنة المسلم بها في تعليم الأطفال القراءة والكتابة والعمليات الرياضية البسيطة في الصفوف الابتدائية ، على

أساس مبادئ المنطق الاستنتاجي ، أى يعلم الطالب تطبيق صيغة أو مجموعة افتراضات سبق أن تعلمها ، وبواسطة معالجة الحقائق والصيغ وفقا لتحويل القواعد المناسية يصل الى الحل . وفى تعلم الضرب مثلا يتعلم الأطفال أولا مجموعة من القواعد ثم يعطون مسائل نوعية يمارسون بها تطبيق هذه العمليات . وفى تعلم القراءة والكتابة ينتظر من الأطفال اتباع العمليات العامة التى يقوم بها المدرس ، ويقاس نجاحهم بحسب قدرتهم على محاكاة أساليبه بدقة . وواضح أنه كثيرا ما تستخدم الطرق التى تتطلب من الأطفال استعمال صيغ أخرى من المنطق لايجاد حلول للمشكلات . كما أنه لا توجد أية عمليات منطقية يمكن أن توصف كلها وصفا مفيدا ، على أساس نظام واحد من المنطق ، ومع ذلك فإن أهم مطلب عقلى يطالب به معظم الأطفال فى المدرسة هو أن يتخذوا مدرسهم مثالا لهم ، وكثيرا ما يصرف النظر عن ملامحة ذلك المثال .

ان معظم المشكلات سواء كانت تتعلق بالقراءة أو الحساب ، يمكن معالجتها بعدد من مختلف الطرق . ولكن الأساليب التربوية الجارية التى توجه الأطفال الى مدرسيهم بدلا من توجيههم نحو مادة الدرس تجعل من الصعب على الطفل ايجاد حلول للمشكلات تختلف عن طريقة المدرس . فاذا كان الأسلوب الذى يقدمه المدرس لحل المشكلة متعارضا مع قدرات الطفل العقلية ونزعاته الطبيعية الخاصة ، فإن عملية التعلم قد تتعوق تعوقا خطيرا ، وبالمثل ، اذا اتقن الطفل صيغ مدرسه وعملياته ومارس استعمالها لفترة من الوقت ، فالأرجح أنه سيجد صعوبة فى تغيير الطريقة التى ألفها فى حل المشكلة - حتى لو كانت العملية غير فعالة - أو غير ملائمة لحل المشكلات التى تقابله .

والى الحد الذى يخرج به نظامنا التعليمى التراكم أشخاصا يستطيعون معالجة مشكلات من نوع معين وحسب ، (ويجب أن نوضح أنه لا يوجد معلومات منظمة تعزز افتراضا كهذا) تنشأ صعوبات كبرى فى مجتمع بحاجة الى درجة عالية من المرونة العقلية من جانب أعضائه نتيجة للتغير السريع .

فالحلول المعروفة السابقة تكون ملائمة فقط ما دامت الصيغ تظل صالحة للتطبيق ، وما دامت الطبيعة الأساسية للمشكلات التي يقصد حلها باقية دون تغيير . وبدون القدرة على ادراك معالم المواقف المتغيرة ، والقدرة على توليد أساليب جديدة لمعالجتها ، فلا بد أن نستمر في ارتكاب أخطاء من نفس النوع العام ، كالطفل العاجز عن فهم منطق الرياضيات الثنائية بسبب استيعابه السابق لطريقة استظهار الأساليب الملائمة للنظام العشري .

ويحتاج التجديد الى قدرة المرء على رؤية مشكلته في ضوء جديد لكي يهمل الأساليب غير الملائمة لحلها والعمل في اتجاهات عكسية من ملاحظة الحقيقة والأهداف التي يرغب المرء في إنجازها لاستنتاج مبدأ جديد أو أسلوب يجعل الحل ميسورا . الى هنا نجح نظامنا التعليمي ببراءة غير عادية في تخريج وتشجيع عدد كبير من الأفراد على درجة كافية من المهارات التجديدية المطلوبة في المجالات الفنية وما يتصل بها لترقية طاقات المجتمع التكنولوجية بسرعة تدعو الى الدهشة ، ولكن نجاحه كان أقل في انتاج جيل من المواطنين له طاقة جماعية أو فردية على التوافق بسهولة وبطرق أكمل مع التغيرات التي نتجت من التجديدات التي أحدثتها الجماعة العلمية .

ويفترض هذا الكتاب مقدما ، أنه اذا كان علينا تضيق الثغرة بين منجزاتنا الفنية وتطور تكيفنا الاجتماعي ، فان نظامنا التعليمي في حاجة الى اصلاح شامل - بل يستلزمه بشدة .

وأحد أمثلة التجديد في طرق التدريس يؤكد - وهو ما يتركز الاهتمام فيه - على عمليات الاستقرار كمقابل للاستدلال ، يقدمه لنا O. K. Moore مور في مؤلفه عن تعليم القراءة وحديثا الرياضيات واللغات الأجنبية قبل سن المدرسة ، وفي رياض الأطفال ، وأطفال الصف الأول ، وتقوم طريقة مور على خلق بيئة للتعليم صيغت بطريقة تجعل المتعلم يكون في الغالب مجموعة من الكشوف المترابطة فيما بينها عن العالم المادي أو

الثقافى أو الاجتماعى (٣) ، وتكون (البيئة) فى نفس الوقت متجاوبة مع متطلبات الشخص من المعرفة الفريدة .

والبيئات المستجيبة ذاتيا وهى التسمية التى يطلقها مور على مثل هذه المواقف ، تمتاز بالسمات النوعية التالية . تسمح للدارس أن يستكشف بحرية ويحاول إيجاد حلول بديلة للمشكلات التى يواجهها ما دام ملتزما بقواعد أساسية ، وهى تنبىء المتعلم مباشرة بنتائج أعماله ، وهى ذات سرعة ذاتية ، أى أن الحوادث تجرى فى البيئة بسرعة يقررها الدارس ، وتسمح للدارس باستخدام أقصى طاقته للكشف عن مختلف أنواع العلاقات ، وأخيرا ، فإن الدخول فيها يكون لذاتها أكثر منه اجتناء للمكافآت أو تجنباً للعقوبات التى لا تمت بصلة «أصيلة» الى النشاط نفسه (٤) ، ويمكن أن يلاحظ أن مثل هذا الموقف فيه كثير من سمات المنطق الاستقرائى . ووضع مور نظرية مؤداها أنه فى ظل هذه الظروف يمكن الوصول الى معدلات النجاح المثلى، بالحصول على المهارات العقلية المعقدة .

ولاثبات فعالية البيئات المستجيبة ذاتيا كأجهزة تعليمية ، أنشأ مور معملا حول « آلة كاتبة ناطقة » مزودة بأجهزة حاسبة تعلم الأطفال القراءة عن طريق استجابتها بطريقة معقدة نسبيا لتصرفات من يستخدمها . ويعطى لأطفال معمل مور قبل سن الدراسة فرصة « اللعب » بهذه الآلات الكاتبة دون تدخل (أو حث) من الكبار ، ويعملهم هذا يحصلون على مهارات لغوية كالكتابة والاصغاء والكلام فى وقت قصير ملفت للنظر ، وتفسير فعالية الموقف هو أنه بالرغم من منح الطفل حرية كبيرة لتجربة تصرفات بديلة حتى يستكشف الحل الأمثل للمشكلات التى تقف فى سبيله ، فانه لابد أن يتصرف دائما فى نطاق بيئة مركبة نسبيا - فاللغة قواعد شديدة التحديد (ومع ذلك فان على الطفل أن يفهمها بنفسه كما يفعل بآى شىء آخر) .

ويستطيع الطفل فى الجلسات الاولى أمام الآلة الكاتبة أن

يصدق على أية مفاتيح على الآلة وبأى ترتيب يشاء ، وبأى قدر من التكرار ، فهو حرفى استطلاع لوحة الحروف ، وبينما يصدق حرفا تستجيب الآلة الكاتبة مباشرة « بقولها فى صوت مرتفع » (عن طريق شريط مسجل) اسم الحرف أو الرمز الذى طبع عليه ، وسرعان ما يدرك الطفل أنه يسيطر الى حد كبير على هذه الآلة الموجودة أمامه ، فإذا أراد أن تقول الآلة « ا » فإن كل ما عليه هو أن يصدق المفتاح المبين عليه حرف « ا » .

وكلما تقدم الطفل تغيير قواعد اللعبة للمحافظة على اهتمامه بالتعلم . وبعد مرور الفترة الاولى من استطلاع لوحة الحروف استطلاعا حرا ، تأخذ الآلة الكاتبة المبادرة بوضع مشكلات أكثر صعوبة لكى يحلها الطفل ، فتظهر الحروف الاولى ، ثم الكلمات ، على شاشة بأعلى الاسطوانة (الجزء المتحرك بأعلى الآلة الكاتبة) وسرعان ما يستكشف الطفل ان الطريقة الوحيدة لادارة الآلة الكاتبة هى الدق على المفتاح المطابق للحرف أو الذى يظهر - وتغلق جميع المفاتيح الأخرى على اللوحة تلقائيا ، وفى كل حالة لا يقال للطفل ماذا يجب أن يفعل ، فطيه ان يفهم هذا بنفسه ويحصل بسرعة أثناء العملية على المهارات الملازمة .

ويستمر الاطفال فى الأطوار التالية من عملية مور فى حل أنواع عدة من المشكلات ، من بينها نسخة من الاملاء « من عملهم شخصا » وانشاء من قصص أصلية (على الآلة الكاتبة) ، وأخيرا القيام بأنشطة مثل طبع صحيفتهم ، بما فى ذلك تقطيع أوراق الشمع « الاستنسل » وإدارة آلة النسخ . وتخلق الفكرة الأساسية طوال الوقت مواقف تتضمن تسلية الاطفال ، ومواقف صيغت بصورة تضاعف أمام الطفل احتمال الكشف عن العلاقات والتناسق فى العالم الرمزى من حوله ، ولا يلعب الاطفال حتى هذا الوقت بدمى غالية الثمن بطريقة عشوائية ، بل يلعبون بمجموعة من الألعاب ، هى فى تركيبها المعيارى ، ومضمونها والتسلسل المعمول بشق النفس مصممة بحيث تمكن الطفل من الاستفادة الى أقصى حد بقدراته العقلية فى الاستدلال والاستقراء والحرية النسبية التى يتمتع بها الطفل

لاستطلاع سبل أخرى بديلة للتصرف ، مقرونة بعدم وجود عقوبات جدية على الاخطاء (مثال ذلك عدم رضا الوالدين أو المدرس) تحول دون تثبيط نشاطه أو تجمده على طريقة واحدة من التفكير في المشكلة ، في حين أن التركيب المعيارى للموقف (فوائد اللعبة) يجعله ملتزما مسلك التعلم .

كانت نتائج العمل التى وصل اليها « مور » مشجعة حتى الآن الى حد كبير - فالاطفال فى ظل هذه الظروف يتعلمون القراءة والكتابة فى وقت قصير يثير الدهشة وهى فى نفس الوقت تسلية لهم . وأهم من هذا بما لا يدع مجالا للإنكار أن الملاحظات غير المنتظمة تدل على أنهم وصلوا الى درجة عالية من التقدم والرونة العقلية وهو ما ينعكس فى محتوى القصص التى يكتبونها وكذلك فى أنشطتهم الجمالية وعلاقاتهم الاجتماعية والانفعالية .

ومع أن اصدار حكم تقويمى على مدى فعالية نظرية « مور » وأهميتها العملية يتطلب مزيدا من العمل فاننا لا نستطيع ان نتجاهل أهمية هذا الاسلوب الجديد لمشكلاتنا التربوية .

وربما يكون أبرز مظهر مميز لعمل « مور » هو أنه مشتق من تصور منسق لطبيعة عملية التطبيع الاجتماعى فى علاقتها بخصائص المجتمع الذى نعيش فيه بدلا من أن تكون علاجا مؤقتا لعيوبنا التربوية كمعظم التجديدات التربوية .

النظام وقدرة التلميذ على الابتكار :

هناك مظهر هام للخلاف بين التقدميين والمحافظيين من التربويين يتعلق بمسألة النظام والسلطة فى حجرة الدراسة . ويختفى وراء هذه المسألة خلافا ثقافية فى أنماط تنشئة الطفل والتركيب الاجتماعى للأسرة ، والصراع الدائم بين الجيل الجديد والجيل القديم (الذى يبرزه المجتمع سريع التغير) والمشكلات التى يواجهها المديرون والمدرسون المسئولون عن

توفير التعليم العام فى المناطق التى أصبح فيها رد الفعل للصراع الاقتصادى الاجتماعى مدا متصاعدا من الهجوم وسوء الظن وقلة احترام السلطة ، فمشكلة الحد الذى ينبغى عنده تشجيع التلميذ على المبادرة والحرية فى الفصل كنتيجة طبيعية للأسئلة التى أثيرت فى القسم الاول ، تحمل كذلك الخلاف الاكبر حول الاهتمام النسبى الذى يجب أن يولى للضبط الاجتماعى مقابل ما تقوم به المؤسسات التربوية من وظائف التجديد فى مجتمعنا . وبالرغم من أن أسئلة كثيرة ممتعة يمكن أن تثار حول طبيعة العلاقة المحددة بين النظام والقدرة على الابتكار (القدرة على الابتكار موضوع نعرف عنه فى الغالب أقل مما نعرف عن أى مجال تربوى آخر) فإنه يبدو أن العلاقة التسلطية بين المدرس والتلميذ ترتبط فى معظم الاحيان بالتناقض مع قدرة التلميذ الابتكارية أو الابداعية .

ان الافتراض الضمنى بوجود علاقة عكسية بين السلطة والتجديد ينعكس فى تعبير «ميرل بورومان Merle Borrowman» الذى يشير الى التعارض الذى تتميز به الفلسفة التربوية (وكذلك العائلية) وتطبيقها العملى فى هذا الموضوع .

« يمكن أذن أن يوصف التقليد السائد على أنه توتر مستمر بين تصور الطفل الظاهرى للخضوع ، والسرور الضمنى فى توكيده لاستقلاله عن سلطة الكبار ، فأولئك الذين نشأوا فى ظل هذا التقليد لابد أن يكون لديهم نوع من التعارض ، ومرة أخرى ، حين يشعر الراشد بأن الدنيا ، أو حياته الشخصية « آخذة فى الافلات من الرقابة » ، فقد نتوقع منه أن يضيق عاطفيا عند رؤيته حجرة الدراسة تمزق فيها ستار السلطة تمزقا هينا على يد الكبار ، أما أولئك الذين يشعرون بقسط أوفر من امن فى حياتهم ، فننتوقع أن يكونوا أكثر ارتياحا فى حالة وجود ممارسات تربوية تعنى بمبادرة الطفل وحرية (٥) » .

ومع أنه يمكن وضع تمييز فاصل بين ممارسة المبادرة الشخصية والتحدى الكامل لسلطة المدرس . بما في ذلك تعطيل عمليات التعلم في حجرة الدراسة ، فان تحديد الخط الفاصل بين الطاعة والتعبير التجديدي يصبح أكثر صعوبة ، اذ أن العلاقة بين المدرس والتلميذ تصبح أشد تسلطا (كما يحددها المدرس) . واذن ، فان النظام وممارسة التلميذ للمبادرة ، بديلان غير متعززين ما دامت أوامر الطاعة لا تصبح من الشدة بحيث تشمل كل مظهر من سلوك التلميذ ، من الاعمال الى الافكار .

والنتيجة الهامة التي يجب أن ننتهي اليها هنا هي ضرورة انشاء بيئات للتعلم تتميز بقواعد سلوكية واضحة التحديد (تفرض فرضا) ، ولكنها مكونة أيضا بطريقة تسمح للتلاميذ بأقصى قدر من الاستطلاع والمبادرة والايحاء بالتجديد ، ومعنى هذا ، بالاضافة الى أشياء أخرى ، أنه يجب التمييز في حجرة الدراسة بين « مسائل السلوك » ، أي الشروط التي يخضع لها التلميذ في التعبير عن ذاته وفي سلوكه ، و « مسائل الفكر » أي الطريقة التي يصل بها الطالب الى حل المشكلة ، ونوع الافكار التي يتمسك بها ، ففي الحالة الاولى يتطلب دور المدرس الاحتفاظ بسلطته وممارسة تنفيذها في تحديد دور التلميذ ، وفي الحالة الثانية يملى عليه دوره ضرورة عمل الآتي :
(١) أن يهد التلاميذ بنموذج لحاكااته (٢) ويعطيهم التغذية الرجعية الضرورية لكي يستطيعوا تقييم فعالية تصرفاتهم
(٣) تشجيع طرق التجديد والحلول من جانب التلاميذ .
والتسامح في مثل هذا الموقف (وهو أقل متعة بكثير) من جانب المدرس يتوقف الى حد بعيد كما يقترح « بورمان » على درجة شعور المدرس بالامن في حياته الخاصة ، ومن ثم لا يرى في قابلية التلميذ للابداع والانجاز تهديدا لسلطته ولا لذاته .

وتعتمد مثل هذه البيئة على التلميذ كما تعتمد على المدرس ، وبعبارة أبسط ، يجب أن يكون التلميذ راغبا في الاشتراك في الدور ، وفي سماحه للمدرس بتحديد دوره مع ملاحظة تصرفه والافادة من معاونته في استطلاع تصرفات أخرى

بديلة • والمدرس فى مدرسة حى الاقلية ، أو حى الفقراء الغدّر ، حيث يجب أن يقضى معظم وقته فى معالجة الصراع المتراكم ، وألوان النزاع والاستياء التى يعانىها تلاميذه ، قد لا يجد فرصة للاهتمام بهذه المسائل ، وقد لا يجد تلاميذه ، نتيجة لذلك ، الفرصة البتة لممارسة أنشطتهم العقلية بطريقة مثمرة • ولو سلمنا على الأقل بالحد الأدنى من الدافع لاذعان الأطفال لسلطة المدرس ، فإن علاقة الدور التى نقترحها هنا ، هى التى تكون موجودة بين « المدرس الطبيعى » المعروف جد المعرفة ، وبين تلاميذه • ويدرك معظم الرؤساء كل الإدراك أى من المدرسين يعمل على الوصول الى هذه العلاقة فى مدارسهم • وهى تعتمد الى حد بعيد على احترام المدرس لتلاميذه والعكس بالعكس • وهذه طريقة أخرى للاعتراف بأهمية التسليم المتبادل بالأدوار النسبية • وحيثما تفتقد هذه العلاقة ، اما بسبب عجز المدرس عن منح تلاميذه الدرجة المطلوبة من الاستقلال الذاتى ، واما بسبب عزوف التلاميذ عن التسليم بسلطته فى مسائل السلوك ، فإن المدرسة على أحسن فرض تكافح لأداء وظيفتها كناقلة للثقافة ، وعلى أسوأ فرض ، تصبح مجرد معهد للرعاية يحبس فيه الأطفال لعدة ساعات مع المدرس كل يوم لابعادهم عن الشارع وعن ازعاج أمهم • وربما يؤثر فى الحالات الأخيرة عدم وجود الحافز العقلى الذى يرتبط بفقدان الاحترام المتبادل بين المدرس والتلاميذ تأثيرا كبيرا فى تقوية نفور الطفل من المدرسة ، بل ربما يقوى نفوره فى النهاية من المجتمع الذى تمثله المدرسة •

ان خلق توازن ملائم بين النظام وتشجيع التلميذ على التجديد ليس بالواجب السهل ، وبخاصة حين تتعقد عملية التربية بواسطة عوامل اجتماعية تخلق التمرد والنفور والشذوذ من جانب التلاميذ • وليست الاجابة هى السماح للتلاميذ بالتصرف كما يشتهون ، أو يدرسون ما يريدون دراسته وحسب ، ولا شئ أكثر مما يطلب اليهم التفكير فيه بطريقة معينة لحل المشكلات بطريقة خاصة • والمتطلبات الاساسية هى وجود

درجة كافية من حث التلاميذ على أداء الدور وفقاً لقواعده ، وإدراك واضح من جانب كل التلاميذ ومن المدرس لأدوارهم الاجتماعية على التوالي ، ورغبة من جانب المدرس في السماح لتلاميذه بمعالجة مشكلة ما بطريقتهم الخاصة ، أو التعبير عن آرائهم حتى حين يكون هناك احتمال لتغلب التلميذ عليها بطريقة أفضل من طريقته الخاصة . فمسئولية المدرس تقرير القواعد الأساسية وتحديد الواجب ، ومسئولية التلميذ أن يقبل القواعد وأن يعمل على حل المشكلات التي يقررها المدرس ، وبهذه الشروط وحدها يمكننا أن نحقق كلا من النظام والتجديد .

البحث في مقابل التدريس :

إن التعيين في وظيفة التدريس في كلية أو جامعة ، تحمل معها عادة التزاماً من جانب الشخص الذي يشغلها بمتابعة طلب الثقافة ، ومن بينها المساعدة في تقدم المعرفة من خلال البحث المبتكر والكتابة ، بالإضافة إلى تثقيف الطلبة . وبالرغم من عدم وجود أي اتفاق على الإطلاق على شرط قيام أعضاء القسم بحمل المسؤولية المزوجة ، أي التجديد ونقل الثقافة في وقت معا ، فإن إيجاد توازن ملائم بين العاملين أصبح نقطة جوهرية للنزاع في الدوائر الأكاديمية (٦) .

وبفضل نمو حجم المعونة العامة والخاصة التي تمنح لأنشطة البحث ، إلى زيادة تنافس الجهد البشري ، العلمي والفني التي خلقتها هذه المعونة ، أصبحت شهرة الأكاديمي الناجح هي قدرته على الحصول على الاستقلال التام عن مسئوليات التدريس (وبخاصة ما يتعلق بالطلبة الذين لم يتخرجوا بعد) ، وذلك عن طريق منح البحث والموارد الأخرى من المعونات المالية بما لا يشمل مرتبه كعضو في أحد أقسام الكلية . على أن الكليات والجامعات الحريصة على تقدير الجمهور والحصول على اعتمادات من الحكومة للبحث العلمي كان لها دور في تدهور مهنة التدريس بتنفيذ قولها المأثور « أنشر أو تهلك » ومنافسة

بعضها البعض فى تخفيف أنصبة التدريس كحافز لاجتذاب الدارسين النابهين ، وكذلك فى تشجيع الاعتماد فى التدريس على مساعدين من الخريجين ليقوموا بنصيب متزايد من عبء التدريس للطلبة غير الخريجين فكانت النتيجة أن التوازن بين التدريس على يد غير الخريجين وبين البحث مال بوضوح لصالح البحث وتدريس الخريجين ، مما أدى الى أسف كثير من المربين الذين يشعرون بأن قيام معاهد التعليم العليا بهذه الخطوة أدى الى اهمال الوظيفة الكبرى وهى اعداد الجيل التالى من الدارسين والمواطنين الأذكياء ، لوظائف القيادة والمسئولية اهمالا مخزيا .

وبالرغم من أن هذه المسألة تؤثر مباشرة فى المعاهد العليا للتربية ، فان الشعور بعواقبها يتزايد على مستوى المدارس الثانوية . ولما كان نوع التعليم ، وبالتالى مستوى الأداء المطلوب من غير الخريجين فى كثير من الكليات والجامعات يتضاءل ، فان الفروق بين مناهج المدرسة الثانوية والمقررات التى تعطى على مستوى الكلية تميل الى التلاشى ، وسرعان ما ينطمس الحد الواضح بين المدرسة الثانوية والكلية بالنسبة لعدد كبير من الطلبة ، وبخاصة من يتخرجون فى مدارس ثانوية ذات مستوى أفضل . ويبدو أن الكليات بدلا من تقديم خبرات تربوية من نوع مختلف ظلت كما هى تقريبا وان تكن أصعب قليلا . ولما كانت الجامعات قد حولت اهتمامها الى تدريب الخريجين وأهملت تعليم غير الخريجين ، فيتعين على الطالب الآن انتظار مدرسة الخريجين حتى يكتسب تغييرا فى علاقة المدرس بالطالب التى تصاحب الانتقال من المدرسة الثانوية الى الكلية .

ان الميل الى أن تصبح الكلية سببة بالمدرسة الثانوية والعكس بالعكس ، تؤكد تلك التغيرات التى تحدث فى تركيب نظامنا التعليمى على جانبى الحدود القائمة بين المدرسة الثانوية والكلية . ومن ناحية أخرى أدت تلك الضغوط المختلفة الى محاولات للنهوض بمناهج المدرسة الأولية والثانوية ، وبخاصة

منح الطلبة الموهوبين فرصة الانتقال بخطوات أسرع ، حتى اذا كان هذا يعنى أن ييسر لهم ما كان عادة فى مستوى مواد الكلية . ونتيجة لهذه التغيرات أخذ مدرسو المدارس الثانوية وقد أحسوا بالطلب العلمى المتزايد كثيرا من صفات أعضاء الكلية وأنشطتهم ، بما فى ذلك الدرجات العلمية العالية ، وأسهموا بأنفسهم فى أعمال مثمرة خاصة بهم . وتزايد عدد مدرسى المدارس الثانوية الذين يلتحقون بالمعاهد الصيفية والحلقات الدراسية التى تمكنهم من الوقوف على ما يجرى فى مجالاتهم ، ومن ثمة يتقارب مستواهم مع أساتذة الكليات الذين يفترض فيهم الاطلاع الدائم على أحدث التطورات فى تخصصهم ، كذلك تنقرر علاقتهم بالجانب التجديدى من عملية التربية .

وعزز من ناحية أخرى دور المدرسة الثانوية وتطورها تضيق شقة التباعد السيكولوجى والتربوى بين التعليم الثانوى والعالى . ففى كاليفورنيا مايربو على سبعين كلية صغرى منتشرة فى جميع أنحاء الولاية ، يطلب اليها قبول أى متخرج فى المدرسة الثانوية على أساس الاعفاء من رسوم الدراسة . وبعد عامين يمكن نقل الطالب الناجح الى كلية حكومية مدتها أربع سنوات ، فهل يعنى هذا امتدادا للمدرسة الثانوية أم هو فصل دراسى خاص من الكلية؟ انه يعنى الجمع بين الاثنين وتقاسى المدرسة من عدة مشكلات ناتجة من وضعها غير المحدد (٧) ، فالعضو العادى فى أحد فروع الكلية الصغرى يدرك أنه ينتسب الى عالم التعليم العالى ولكنه فى الواقع ليس منه مدامت مسؤولياته التعليمية الثقيلة والنقص فى خدمات البحث (بما فيها المساعدون من الطلبة المتخرجين) تجعل العمل التعليمى الأصلى أمرا صعبا . والعضو فى الكلية الصغرى فى هذه الناحية ، ومن حيث الطلبة الذين يجب أن يدرس لهم يكون أشبه بمدرس المدرسة الثانوية منه بأستاذ الكلية . هذا بالإضافة الى أن الطالب يميل الى اعتبار الكلية الصغرى عقبة أخرى لابد أن يتخطاها لكى يدخل الكلية « الحقيقية » حتى مع حصوله على التقدير الكامل للعمل الذى يقوم به .

يوجد بين منهج المدرسة الثانوية المتصاعد وبين انشاء الكلية الصغرى ، كوسيلة لتخفيف ضغط الالتحاق بالكلية (وكذلك لترك الباب مفتوحا أمام الطلبة الذين أخفقوا بسبب أو لآخر فى أداء عملهم على وجه مرض بالمدرسة الثانوية ولم يحصلوا على الشروط المطلوبة للالتحاق بالكلية العالية) خط فكرى كان واضحا من قبل ، ولكنه أخذ الآن فى التلاشى . ومع سير هذه العملية فى طريقها نستطيع أن نتكهن بقدر أكبر من التحول فى وظائف التجديد من الجامعة الى المدرسة الثانوية ، وعلى أقل تقدير ، زيادة التخصص بين مدرسى المدارس الثانوية مع اهتمامهم بالتطورات الجارية التى تحدث فى مجالاتهم باستمرار ، ومن ثمة يرجح أن يؤدى انشغال الجامعات والكليات بالبحث وتعليم الخريجين الى مضاعفة الاهتمام بالوظائف التجديدية للمؤسسات التربوية على جميع المستويات ، وإلى طمس التمييز فى المنزلة بين أولئك المسئولين عن التعليم جميعا ، سواء على مستوى المدرسة الثانوية أو الكلية الصغرى ، أو الجامعة .

التنوع الثقافى والتغير الاجتماعى :

كان للتغيرات البارزة فى الجوانب التنظيمية والبرامج خلال العقدين الماضيين تأثير كبير فى تحويل المدرسة عن بؤرة اهتمامها الأساسية وهى المحافظة على الأمر الواقع وتوجيهها نحو تقبل المسئوليات الخاصة للمؤسسات التربوية فى مجتمع متغير . وقد تغير اتجاه المدرسة واتسع فى عدد من الطرق المختلفة .

ومع تلاشى الاهتمام الضخم بالأعمال والتقاليد الثقافية فى الجماعة المحلية ، أصبحت المدرسة - كالشعب نفسه - شريكة فى مشكلات المجتمع العريض وتناقضاته وصراعاته الثقافية وعلاقاته ببقية العالم . وتحول وجه المدرسة نحو العالم الخارجى فيما وراء سواحلنا . ولأول مرة فى تاريخنا القصير يشن هجوم مقصود على قلاع الاعتزاز بالعرق والتمسك بمذهب العزلة ، والخضوع للتقاليد الجامدة التى لاتلين سواء

على المستوى المحلى أو المستوى القومى • وتختلف مصادر هذه التحولات فى الاهتمامات التربوية ، ولكن من المؤكد أن من بين المؤثرات فى هذه التحولات التطوير المستمر فى المواصلات والنقل ، واشتراكنا فى الحرب العالمية الثانية والنزاع بين الشيوعية والرأسمالية والانجازات المذهلة الأخيرة فى الفضاء • ويضاف أيضا الى هذه المؤثرات الخارجية عامل جوهري فى هذه العملية ، وهو التنوع الثقافى المتزايد الذى تميزت به مدارسنا ، وهو تنوع احتضنته وشجعت تغييرات كثيرة هامة فى بنية مؤسساتنا التربوية وطبيعتها •

تزايد عدم التجانس بين تلاميذ المدارس :

ربما كان أهم تغير تركيبى حدث فى التربية الأمريكية هو ازدياد التمرکز فى الأحياء المدرسية واختفاء المدرسة ذات الحجرة الواحدة ، بل اختفاء مدرسة المدينة الصغيرة بصورة تدريجية ، وحلت محلها فى الريف وبين الجماعات الصغيرة الأخرى المدرسة الموحدة التى تختم منطقة أكثر اتساعا ، يسافر إليها التلاميذ بالأتوبيس • وشبهه بهذا ماحدث بمناطق الحضر ، من التطورات الكبرى المتمثلة فى ازدياد حجم المدارس فى الأحياء المدرسية ، وبخاصة على مستوى الدراسة الثانوية ، وظهور المدارس ذات الهدف الخاص مثل المدارس الفنية ومدارس المعوقين ، التى تتعارض مع أنماط المدارس التقليدية المجاورة • حدثت كل هذه التغيرات التى لحقت بالتنظيم نتيجة لمجموعة من المؤثرات المختلفة من بينها تزايد السكان والرغبة فى الاقتصاد فى التكاليف الأساسية - ابتداء من الأبنية حتى استخدام أكفأ المدرسين - مما يمكن تحقيقه فى التدعيم ، والطلب على الخدمات التربوية ذات التخصصات العالية المتوقعة نظرا لضخامة عدد التلاميذ (مثلا المكتبات المدرسية ، ومعامل القراءة العلاجية ، والطبيعة واللغات ، والتدريب على الموسيقى ، والفنون ، وتسهيلات التربية الرياضية) وحركة الانتقال العظيمة المتزايدة من جانب السكان ، والتى ترجع الى التقدم التكنولوجى لوسائل النقل والمستوى المعيشى بوجه عام •

وبوجه عام حجم تلاميذ المدارس وعدم تجانسهم من حيث اختلاف الطبقة الاجتماعية وكذلك التركيب الدينى والعنصرى والعرقى ؛ فالمدارس والتلاميذ والمدرسون على السواء اضطروا الى الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية وثقافية ، والعمل على التوفيق بين هذه الاختلافات ، بل واستخدام أساليب للإفادة من الفرص التربوية التى يقدمونها أيضا . فمقررات حجرة الدراسة التى تهيب للآطفال فرصة تبادل معرفة المعتقدات الدينية بين بعضهم البعض أو التقاليد الثقافية الأصيلة كلها أمثلة للوسائل التى تتبعها المدارس للاستفادة من عدم تجانس التلاميذ . وبالإضافة الى تخطى مدارسنا للحواجز الشخصية ذات التمرکز والتحييز ، فمن الواضح أن زيادة التنوع الثقافى فى مدارسنا قد ساعدت فى التشجيع (وكذلك فى التيسير) على ادخال مواد دراسية فى المنهج قصد بها صراحة توسيع تطلعات الآطفال فى نظرتهم الى مجتمعهم والعالم أجمع . وازدياد حجم المدارس وبالتالى القدرات مكن من إضافة مدرسين ذوى اهتمامات وخلفية أوسع ، وجدارة مهنية .

والدليل على أن المدارس توسع تطلعاتها حقيقة الى المستقبل ، كما توسع مناهجها يمكن رؤيته فى رواج سوق الكتب المدرسية فى الدراسات الاجتماعية فى كل مكان ، وازدياد برامج تبادل الطلبة المقصود بها زيادة عدم تجانس التلاميذ (وكذلك زيادة مجال الجوانب المتقدمة بينهم) ، ولما كان من غير المتصور أن يحدث الاتصال الثقافى ، سواء عن طريق الكتب أو بالتجربة الشخصية دون درجة من التعديل أو التوافق من جانب الطرفين على السواء ، فإن المدرسة تساعد مساعدة أساسية فى عملية التغير الاجتماعى والتجديد من خلال اتجاهاتها نحو مختلف الثقافات .

ان الضغوط الأخيرة من أجل تكامل المدرسة والتخلص من التفرقة العنصرية الواقعة بالفعل ، عن طريق تعديل أسلوب المدارس المجاورة قد ضاعفت من سرعة تحول المدارس وبخاصة

مدارس مناطق الحضر ، الى مدارس تتسم بعدم تجانسها النسبي . ويؤدى الجدل حول التفرقة العنصرية فى الثقافة المدرسية الى توكيد أهمية الاتصال الثقافى فى عملية التغير الاجتماعى . ان المدافعين عن الحقوق يشيرون الى أن مجرد منح الزوج مميزات تربوية مساوية لمميزات الأطفال البيض ليست بكافية ، وهم يدركون أنه لابد للزوج من فرصة للاتصال بأفراد مجتمع البيض من الطبقة الوسطى المسيطرة اذا كانوا يستطيعون حقا المشاركة على قدم المساواة فى مجتمع متكامل .

ومع أنه قد تكون هناك مغالاة فى تقدير مدى مايمكن أن يحدثه اتصال كهذا لساعات قلائل كل يوم من تأثير ملحوظ فى ثقافة الأطفال الزوج – طالما أن أغلبية علاقاتهم وتجاربهم البارزة تنتم فى حى الاقلية – فان زعماء الزوج يلحون فى مطالبهم بناء عن فهم واضح لكثير من المشكلات الأساسية التى يتضمنها التغير الاجتماعى .

دور وسائل الاعلام الجماهيرية :

أدى النمو الهائل لوسائل الاعلام ابان السنوات العشر الأخيرة الى زيادة تنوع الخبرات التى يتعرض لها الأطفال على نطاق واسع فى داخل المدرسة وخارجها . والغريب أن ذلك ساعد أيضا النزعة الى خلق ثقافة جماهيرية . ومن ثمة فان تأثير وسائل الاعلام الجماهيرية على المدرسة ساعد على اغناء وتنوع الخبرة التربوية ، وعلى سرعة عملية التطبيع الثقافى ، وما يترتب على ذلك من اختفاء التقاليد الثقافية المميزة فى داخل أجزاء من المجتمع . وللتلفزيون بنوع خاص تأثير كبير جدا على المدرسة والأطفال الذين يأتون الى المدرسة ليتعلموا ، كما عبر عنه ويلبور شرام Wilbur Schramm فيما يلى :

« ولاشك فى أن التلفزيون يسهم بطبيعة الحال فى موارد الطفل الصغير الادراكية والتقييمية ، اذ أن أكثر من ٣٠ فى المائة من أطفال الولايات المتحدة فى سن الثالثة يستخدمون

التلفزيون بانتظام ، ويطالبون بالبرامج المحببة لديهم ، ويحاكون أبطال قناتهم *

أما في سن الحضانة فان ٨٠ في المائة من الأطفال يستخدمون التلفزيون بانتظام ، وفي الصف الأول ٩٠ في المائة ، أما طوال سني الدراسة الأولية فمتوسط استعمال التلفزيون يقفز ببطء من أكثر قليلا من ساعتين الى أكثر قليلا من ثلاث ساعات أو أكثر يوميا .

وهناك نسبة هائلة من الأطفال يبلغ متوسط استعمالهم للتلفزيون باستمرار أربع ساعات أو أكثر يوميا ، ويعتبر هذا وقتا ضخما ، ويصاحبه تسلية وانتباه على مستوى عال جدا .

ومن غير المعقول أن مثل هذا الوقت الطويل لا يسبب بعض التغيرات في نوع الطفل الذي يأتي الى المدرسة ليتعلم (٨) .

ومع ذلك يستمر « شرام » في توضيح أن الدراسات الجارية لاتبين أن الأطفال يختلفون بشدة نتيجة لكثرة مشاهدتهم للتلفزيون ، فالتلفزيون يرسل أطفالا الى الصف الدراسي الأول مزودين بمجموعة أوفر من المفردات (وهي ميزة يظهر أنها تضع في خلال سنوات قلائل ، وربما يرجع هذا الى توافر هذه الوسيلة ، كما يرجع أيضا اخفاق المدرسة في الاستفادة من البداية) ومزودين أيضا بقدر وافر من الصور الخيالية ، والصور الحقيقية ، ومعرفة بأشياء كثيرة مثل «سانتا كلوز أو بابانويل» وعلاقات الولد بالبنات وما الى ذلك مما تتضاءل أمامه جداول المواعيد التربوية التقليدية تضأولا شديدا .

ويقترح « شرام » مقاومة تأثير التلفزيون أو للاستفادة منه (وهذا يتوقف على رؤية الشخص للموقف) أنه لابد للمدارس أن تتعلم كيف تتنافس معه على أساس اثاره الرغبة في التعلم (وهذا واجب لن يكون سهلا اذا أدخلنا في حسابنا في الحقيقة التزام التلفزيون الكامل بالاثارة) ، وتحاول المدرسة من ناحية

(*) توجد قناة خاصة بالأطفال في التلفزيون .

أخرى التأثير فى عادات المشاهدة بالاستفادة من التلفزيون كـأساس لدروس محدودة - مثال ذلك البرامج الثقافية والمؤتمرات الصحفية والاجتماعية السياسية وما إليها . وربما يساعد استخدام التلفزيون استخداما سليما بأساليب واضحة على تعميق واثراء الخبرات الثقافية عند الأطفال . ويمكن مع ذلك أن يحدث العكس بالضبط اذا لم يكرس الجهد الكافى للتأكد من أن الأطفال يقضون وقت مشاهدتهم للتلفزيون بين الوالدين الى أقصى حد ، وهذا مجال آخر يكون فيه التعاون بين الوالدين والمدرس على جانب كبير من الأهمية ، فاذا كانت وسائل الاعلام الجماهيرية لاتنطوى على كثير من المنجزات التى تبشر بمستقبل مرموق فى مجال التربية فانه يجب على المربين والمواطنين المستنيرين أن يحولوا اهتمامهم الى البحث عن السبل التى تيسر تعاونهم .

يقدم التلفزيون التثقيفى بالمدرسة فرصة كثيرة جدا لتكميل المنهج وتقديم تجارب تربوية متخصصة أو نادرة الى حد بعيد ، ولكنه يحمل معه بعض المخاطر الملزمة لسوء استعمال أية وسيلة تعليمية فى التدريس . وليس التلفزيون بديلا للاتصال المباشر بين المدرس والتلميذ ، ومع أنه يمكن المدرس الممتاز من الاتصال بعدد أكبر من التلاميذ ، فان هيئة التدريس يجب أن تكون مدركة على الدوام للمتطلبات الخاصة المفروضة على مدرس التلفزيون ومدرس الفصل عند استخدام هذه الوسيلة ، فلا يقتصر الأمر على الاعداد الضرورى للمادة التثقيفية فحسب ، ولكن أظهر البحث أن حافز الطالب يعد عاملا حاسما ، وهو متغير يصعب كثيرا السيطرة عليه حين يجرى التدريس بمساعدة التلفزيون .

ويمكننا أن نخلص الى أن الاسهام الكلى للتلفزيون فى العملية التربوية يتمثل فى زيادة تنوع الخبرات المتاحة للأطفال ومن ثم يساعد دور المدرسة فى تسهيل عملية التغير الاجتماعى . وتبقى بعد ذلك مسألة ما اذا كنا سنستعمل الفرص التى يتيحها التلفزيون لنزيد من غنى العملية التربوية . أو ما اذا كنا سنستمر فى السماح بأن يكون للتلفزيون تأثير ازاء تجانس ثقافتنا وعقول أطفالنا .